



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية الوزير

منشور عام وزارة المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ حول معايير تنظيم العمل المؤسسي بوزارة المالية

إلى جميع السادة العاملين بوزارة المالية والمصالح والهيئات التابعة لها،
نود التأكيد على الثوابت التالية، وأهمية الالتزام بها:-

- ١- أن وزارة المالية وزارة سيادية وتمثيلها هو تمثيل لسيادة الدولة. وعليه، يتعين على جميع العاملين بها وبالمصالح والهيئات التابعة لها الحفاظ على هذا المقام الرفيع حفاظاً تاماً دون أي توان، وكذا الحفاظ على المهنية والحرفية وكافة المعايير المؤسسية في كل أعمالهم وتعاملاتهم مع رؤسائهم ومروسيهم وزملائهم ومع الجهات الأخرى المحلية والدولية، ومع جمهور المواطنين، والالتزام بكل ما تتطلبه واجباتهم الوظيفية والخدمة في مجال العمل العام.
- ٢- أن التواصل بين الرؤساء ومروسيهم هو أمر في غاية الأهمية، ويتعين أن يتم بشكل دوري. كما أن الدور الذي تقوم به نقابات العاملين بوزارة المالية هو دور مهم وذو مكانة رفيعة، وذلك دون الإخلال، تحت أي ظرف، بالإطار المؤسسي.
- ٣- أن الإعلام هو بوابة تنوير للمجتمع بكل أطيافه، وهو صاحب رسالة سامية كل السمو، ولا بد من احترامه على نحو كامل. والتواصل مع الإعلام باسم وزارة المالية مسئولية جسيمة، لا بد أن تتم من خلال إطار مؤسسي وترتيب إداري يحفظ المهنية ويمنع البلبلة والتخبط من خلال رسائل غير مدروسة. وعليه، لا بد أن يتم التواصل مع وسائل الإعلام من خلال تلك المنطلقات جميعها، ويحظر بأي حال التواصل مع أجهزة الإعلام إلا من خلال المتحدث الرسمي والمستشار الإعلامي للوزارة، ورؤساء المصالح



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية الوزير

- ٢ -

والهيئات التابعة لها أو من يفوضهم وزير المالية شخصياً، ومن خلال رسائل واضحة ومعدة بعناية. كما يحظر تماماً التحدث باسم وزارة المالية أو تحت مظلتها من خلال "مصدر مسنول" وبمعنى أدق مصدر مجهول من غير المصرح لهم بذلك ومن ليس لهم رخصة، لأن ذلك يعد من قبيل التسريبات الضارة التي تؤدي إلى الإرباك العمدي للمؤسسة وإدارة اقتصاد مصر والإضرار بحق الرأي العام في المعرفة الدقيقة أيضاً. وسوف يتعرض المخالف للمساءلة القانونية.

٤- أن تداول المستندات الرسمية له أصول وقواعد حاكمة وأعراف مؤسسية راسخة، وبالتالي يتعين على جميع العاملين بالوزارة والمصالح والهيئات التابعة لها توخي منتهى الحذر في تداول المستندات المصاحبة التي تكون بحوزتهم. كما أن الشفافية تحكمها قواعد ومقررات متعارف عليها على مستوى العالم. ووزارة المالية سباقة في دعم الشفافية والإفصاح عن البيانات بمختلف وسائل النشر والإيضاح. ومن هنا فإن الخروج على هذه القواعد غير مسموح به، ويعرض المخالف للمساءلة. وفي نفس الوقت فإن تداول البيانات بين قطاعات وزارة المالية ومصالحها والهيئات التابعة لها لا بد أن يتم في أوسع نطاق لأن ذلك يخدم القيام بالمهام المطلوبة على نحو أفضل.

٥- وإذ نعمل جميعاً من منطلقات وطنية تُعلي شأن الوطن وسيادة القانون والحرفية فإنه من الضروري التأكيد على التمسك بما تقدم بكل قوة، لأنه لن يسمح بأي انحراف عن ذلك الخط.

وزير المالية

هانى قدرى دميان

صدر في: ٢٠١٤/٤/٨